بروتوكول مابوتو حول الممارسات الضارة

كيف يناقش بروتوكول مابوتو الممارسات الضارة؟

تظل الممارسات الضارة، التي يعرفها بروتوكول مابوتو بأنها سلوكيات أو تقاليد تؤثر سلبًا على الحقوق الأساسية للنساء والفتيات - خصوصًا حقوقهن في الحياة، والصحة، والكرامة، والتعليم، والسلامة الجسدية - مشكلة ملحة في القارة الأفريقية. تدعو **المادة 5** من البروتوكول الدول الأطراف إلى اتخاذ إجراءات شاملة وفعّالة لمكافحة هذه الممارسات. لا يقتصر هذا الالتزام على حظر الممارسات قانونيًا، بل يشمل أيضًا تعزيز حملات التوعية العامة، والمبادرات التعليمية، وتوفير الرعاية الصحية، والدعم النفسي، والمساعدة القانونية، بالإضافة إلى التدريب المهني للناجيات. وفي ذات السياق، تشدد **المادة 17** من البروتوكول على ضرورة تمكين النساء الأفريقيات من الحفاظ على هوياتهن الثقافية، مع ضمان عدم تعرض سلامتهن للخطر نتيجة لذل ك.

المـادة 5 - القضاء على الممارسات الضارة

تحظر الدول الأطراف وتشجب جميع اشكال الممارسات الضارة التي تؤثر على الحقوق الإنسانية للمرأة والتي تتعارض مع المعايير الدولية المعترف بها. وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة للقضاء على مثل هذه الممارسات، بما في ذلك ما يلي:

(أ) خلق وعي عام لدى جميع فئات المجتمع بشأن الممارسات الضارة من خلال الإعلام والتعليم الرسمي وغير الرسمي وبرامج التوعية ؛

(ب) أن تحظر وتعاقب التشريعات على جميع أشكال تشوية الأعضاء التناسلية للإناث وتجريحها ومداوتها بالطرق الطبية وشبه الطبية وجميع الممارسات الأخرى؛ وذلك بغرض القضاء علي تلك الممارسة؛

(ج) توفير الدعم اللازم لضحايا الممارسات الضارة من خلال إتاحة خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والدعم القانوني والقضائي، والمشورة العاطفية والنفسية، والتدريب المهني، حتى يصبحن قادرات على إعالة أنفسه ن؛

(د) حماية المرأة التي تتعرض لخطر الممارسات الضارة، أو لأي من أشكال العنف، أو سوء المعاملة أو التعصب.

كيف نفذت الحكومات هذه الأحكام حتى الآن؟

تنص دساتير العديد من الدول الأفريقية صراحةً على حظر الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وتلزم بالقضاء عليها. فعلى سبيل المثال، ينص دستور كوت ديفوار (المادة 35) على التزام الدولة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك ختان الإناث. كما تحظر دساتير غينيا وتشاد والصومال هذه الممارسة بشكل مماثل.

وقد سنت أكثر من 20 دولة أفريقية قوانين تُجرّم ختان الإناث. مثلا، يجرم قانون العقوبات لجمهورية أفريقيا الوسطى (2010) تشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية، بينما يحاسب قانون العقوبات الكاميروني (2016) على هذه الممارسة بعقوبات مشددة، تصل إلى السجن المؤبد **لمن يمارس ختان الإناث بصورة متكررة**. و قد تم تعزيز الأطر القانونية عبر قرارات قضائية، مثل الحكم الصادر عن المحكمة الكينية في عام 2021 الذي أقر دستورية قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (2011) ، مما عزز الجهود الرامية إلى القضاء على ختان الإناث.

علاوة على ذلك، سنت عدة دول إفريقية قوانين وسياسات لضمان استمرارية الفتيات في التعليم أثناء الحمل أو الأمومة. فقد قامت النيجر وتوغو بإلغاء سياسات كانت تحظر سابقًا الطالبات الحوامل والأمهات الشابات من مواصلة تعليمهن. كما وضعت العديد من الدول خطط عمل وطنية للقضاء على الممارسات الضارة. فمثلً ، نفذت نيجيريا سياسة وطنية وخطة عمل للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (2021-2025) ، في حين تشمل سياسة الشباب الوطنية في كوت ديفوار القضاء على جميع الممارسات الضارة بحلول عام 2030 .

وفي سياق الجهود الوطنية، أنشأت كينيا مجلس مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة هذه الممارسة. كما أطلقت ليبيريا وإريتريا مبادرات مجتمعية تهدف إلى إشراك القادة التقليديين و ممارسين ختان الإناث، من أجل تحفيز التغيير الثقافي و دعم للناجيات.

كيف يمكن للحكومات تعزيز جهودها بشكل أكبر؟

- **تعزيز الأطر القانونية:** سنّ وإنفاذ قوانين شاملة تُجرّم الممارسات الضارة التي تشمل، إلى جانب ختان الإناث، الزواج المبكر و وراثة الأرامل، مع ضمان حماية الضحايا و توفير الوصول إلى العدالة.
- **حملات توعية وطنية:** إطلاق حملات تثقيفية على المستوى الوطني تستهدف منصات متعددة مثل وسائل التواصل الاجتماعي، المدارس، الإذاعة، التلفزيون لرفع الوعي حول أضرار ختان الإناث وغيرها من الممارسات الضارة.
- **تدريب هيئات إنفاذ القوانين:** توفير تدريب على قضايا النوع الاجتماعي والقوانين لعناصر الشرطة والقضاء والعاملين في المجال الصحي لتعزيز قدرتهم على التصدي بفعالية للممارسات الضارة.
- **إشراك القادة التقليديين:** التعاون مع قادة المجتمع و القادة الدينيين لدعوة المجتمعات إلى التخلي عن الممارسات الضارة، من خلال مبادرات محلية تراعي الحساسيات الثقافية و تقودها المجتمعات نفسها .
- **أنظمة دعم للناجيات:** إنشاء خدمات دعم شاملة، متعددة التخصصات، وسهلة الوصول للناجيات، تشمل المساعدة القانونية، الرعاية الطبية، والدعم النفسي، ودمجها ضمن الأنظمة الصحية والعدلية الوطنية .
- **تعزيز التغيير المجتمعي:** دعم البرامج القاعدية التي تقدم بدائل لطقوس العبور التقليدية وتوفر فرصًا قيادية للنساء والفتيات من أجل إحداث تغيير المعايير الاجتماعية الضارة من داخل المجتمع .

كيف سيبدو المستقبل في حال تم تنفيذ المادة 5 من بروتوكول مابوتو؟

ستعيش النساء والفتيات في بيئة خالية من الممارسات الضارة مثل ختان الإناث والزواج المبكر. سيتم تطبيق القوانين بشكل صارم لحماية حقوقهن، بينما ستتضافر جهود المجتمعات في التخلي الطوعي عن التقاليد الضارة، مع اختيار بدائل صحية تركز على رفاهية الفتيات. ستعمل الأنظمة القضائية على تقديم العدالة بإنصاف وحساسية، فيما سيوفر المتخصصون في الرعاية الصحية الدعم الطبي والنفسي للناجيات.

ستسهم حملات التوعية والتعليم، التي تقودها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، في تحطيم الأساطير السائدة ونشر الوعي حول عواقب هذه الممارسات. سيتغير النسيج الاجتماعي للمجتمعات بفضل المبادرات المحلية التي تروج لتغيير الأعراف الاجتماعية الضارة، مع دعم القادة المحليين في الدعوة إلى التخلي عن الممارسات الخطرة. ستتحسن الصحة النفسية والجسدية والجنسية للنساء بشكل ملحوظ، حيث أن التخلي عن هذه الممارسات سيسهم في تقليص المضاعفات وتحسين نوعية الحياة. وفي الوقت ذاته، ستظل الثقافة مزدهرة ومحتفى بها، مع الحفاظ على التقاليد والممارسات التي تثري المجتمعات دون الإضرار بحقوق النساء أو رفاهيتهن.

كيف يمكنني الوصول إلى المزيد من الموارد حول هذا الموضوع وكيف يمكنني المشاركة؟

امسح/ي رمز الاستجابة السريع لمعرفة المزيد!

امسح/ي الرمز

MEWC
Make Every Woman Count

SOLIDARITY FOR AFRICAN WOMEN'S RIGHTS
A force for freedom

MOUVEMENT DE SOLIDARITÉ POUR LES DROITS DES FEMMES AFRICAINES
Une force pour la liberté

هذه المعلومات مستمدة من تقرير "مابوتو بعد 20 عامًا: أين نحن الآن؟" الصادر عن SOAWR. يمكنك قراءة التقرير الكامل على www.soawr.org